العرب
السبت 2020/05/09
السنة 42 العدد 11697

الكاظمي يفضل التعاون مع الولايات المتحدة والخليج على شراكة متعبة مع إيران

بغداد – تعتقد الولايات المتحدة أن المرحلة الحالية هي الأنسب لتشجيع العراق على تحصين قراره السياسي، في ظل الانكفاء الإيراني الداخلي بسبب جائحة كورونا والعقوبات الاقتصادية الأميركية التي خلّفت تداعيات كارثية في طهران.

ووفقا لمسؤولين في وزارة الخارجية العراقية، يتواصلون مع وزارة الخارجية الأميركية، فإن تقدير واشنطن يشير إلى تلقي إيران صدمة هائلة خلال الشهرين الأخيرين تمثلت في عجز الميليشيات الموالية لها عن استثمار فائض الموازنة السنوية في بغداد لتمويل مشاريعها في العراق.

وتقوم التقديرات الإيرانية السابقة على أن أسعار النفط ستزداد بمعدل أعلى من توقعات الموازنة العراقية، على أن الفائض سيكون متاحا للميليشيات المسلحة كي تعوض عجز طهران عن توفير الدعم اللازم لها، بسبب العقوبات الأميركية.

لكن انهيار أسعار النفط بالتزامن مع جائحة كورونا تسبب في فشل هذه الخطة.

والآن، وفي ظل تولي مصطفى الكاظمي -الذي يصنف ضمن خانة ألد أعداء الميليشيات- رئاسة الحكومة العراقية، يبدو أن تمويل خطط حلفاء إيران في العراق محاط بخطر كبير.

ولا تقف هموم الإيرانيين عند هذا الحد، إذ أن الكاظمي يفضل التعاون مع الولايات المتحدة والخليج، بصراحة، على شراكة متعبة مع إيران، يمكن أن تضع بلاده ضمن دائرة المغضوب عليهم دوليا.

محمد الحلبوسي

مساعدة العراق لا تأتي من إيران بل من الخليج والولايات المتحدة

ويعبر رئيس البرلمان محمد الحلبوسي بوضوح عن الاتجاه الذي يجب أن يسلكه العراق عاجلا لمواجهة تداعيات الأزمة الاقتصادية الناجمة عن انهيار أسعار النفط، قائلا إن بغداد لا يمكن أن تستغني عن المجتمع الدولي.

ويضيف الحلبوسي أن العراق في حال أراد مساعدات مالية عاجلة لتأمين رواتب موظفيه فلن يجدها لدى إيران، بل لدى الخليج والغرب والولايات المتحدة.

وبعد مكالمة تلقاها من وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، ومواقف الدعم الصريحة من بريطانيا والاتحاد الأوروبي، جاء الموقف السعودي ليعبر عن ملامح مرحلة جديدة بين بغداد والرياض في ظل حكومة الكاظمي.

وأكد ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان دعم بلاده "لما يحقق للعراق نماءه وأمنه وحرصها على تقوية العلاقات بين البلدين". جاء ذلك خلال اتصال هاتفي أجراه ولي العهد السعودي مع رئيس الوزراء العراقي بمناسبة تشكيل الحكومة الجديدة.

وعبر ولي العهد السعودي عن "تهنئته لرئيس الوزراء العراقي والتمنيات للعراق وشعبه بالتطور والازدهار".

وتقول مصادر سياسية في بغداد إن المكالمة الهاتفية بين الأمير محمد بن سلمان ومصطفى الكاظمي قد تدشن مرحلة من التعاون الوثيق بين بغداد والرياض. وذكرت المصادر أن الكاظمي تلقى دعوة من ولي العهد السعودي لزيارة الرياض لتكون السعودية بذلك أول دولة عربية مجاورة تقدم على دعوة رئيس الحكومة العراقية الجديدة.

ويرتبط الكاظمي مع ولي العهد السعودي بعلاقة شخصية وثيقة تعود إلى الحقبة التي تسلم فيها رئيس الوزراء العراقي الحالي مسؤولية إدارة جهاز المخابرات، صيف عام 2019.

وينسب إلى الكاظمي فضل إعادة إحياء العلاقات العراقية السعودية في عهد حكومة رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي بين 2014 و2018، إذ وصل التعاون السياسي والاقتصادي والأمني بين بغداد والرياض إلى مستوى غير مسبوق.

ويمكن أن تكون أولى خطوات التعاون بين البلدين في مجال الطاقة الكهربائية، التي يعاني العراق نقصا شديدا فيها، ما يضطره إلى استيرادها من إيران بأسعار باهظة.

وأقر وزير الكهرباء السابق قاسم الفهداوي بأن أطرافا سياسية منعت العراق من استيراد الكهرباء من السعودية بأسعار منخفضة قياسا بالأسعار الإيرانية، وذلك لضمان الفائدة الإيرانية من هذا الملف، وإن كان ذلك على حساب المواطن العراقي.

ويعتقد النائب في البرلمان العراقي رعد الدهلكي أن مهمة الكاظمي الأولى تتمثل في إعادة العراق إلى حاضنته العربية، مشيرا إلى أن تجربة العراق في الاستلقاء داخل الحضن الإيراني طيلة السنوات الـ 17 الماضية، لم تعد عليه بأي فائدة.

ويؤكد الكاتب السياسي العراقي فاروق يوسف على فكرة أن "إيران غيرت سياستها في العراق"، إلا أنه يستبعد أن يصب ذلك التغيير في مصلحة القرار السياسي العراقي المستقل.

وقال يوسف، في تصريح لـ"العرب"، إن "إيران، التي لن تتمكن من الوقوف مع العراق في ضائقته الاقتصادية بسبب انهيار أسعار النفط، فضلت أن يذهب العراق للحصول على مساعدات من جهات أخرى، وسيكون من الصعب أن تثق تلك الجهات به على المدى البعيد".

وأكد يوسف أن "الكاظمي وإن مثل وجها جديدا للطبقة السياسية من جهة عدم ارتباطه بإيران، فإنه لن يتمكن من إدارة الدولة من غير أن يقدم تنازلات للأحزاب الموالية لإيران، ذلك أن تلك الأحزاب قد تمكنت في أوقات سابقة من الدولة بكل تفاصيلها وملفاتها وأسرارها، وبالتالي فإن العمل على تصريف شؤون الدولة لن يمر إلا من خلال تعاون رئيس الحكومة مع الأحزاب".

وأضاف أنه إذا بقي ذلك التعاون عند حدود تفهم حاجة الأحزاب دون الخضوع لها ولسياستها يكون الكاظمي قد اجتاز عقبة أولى في طريق استقلاله، وهو ما يمكن أن يصنع أرضية مشتركة للثقة بينه وبين دول الجوار العربي. لكنه حذر من أن الكاظمي إذا اكتفى بطلب المساعدات فإنه يكون قد جهز لإيران وأحزابها جولة أخرى، قد تكون أسوأ من الجولات التي سبقتها، وأن التفاؤل شبيه بالتشاؤم، فكلاهما مرتبط بما سيتخذه رئيس الحكومة الجديد من قرارات لتحسين الأوضاع المعيشية لفئات اجتماعية، صارت بسبب الأوضاع الاقتصادية المزرية تشكل خطرا على بقاء النظام.

عدنان درجال وزير فوق التصنيفات الطائفية
ص7

فرصة لاستئناف مسار التقارب

شبهات ضغط وابتزاز وراء سحب صواريخ باتريوت الأميركية من السعودية

على أي أساس أُعيد تقييم الخطر الإيراني على مصالح الولايات المتحدة؟

وسيلة حماية أم أداة ضغط سياسي

قرار الولايات المتحدة الأميركية سحب بطاريات صواريخ باتريوت من السعودية، لا يبدو أنّه قد اتّخذ على خلفيات عسكرية وأمنية، بقدر ما أنّه مرتبط بحسابات سياسية تخصّ إدارة الرئيس دونالد ترامب ومساعي الأخير للحصول على عهدة رئاسية ثانية في انتخابات نوفمبر القادم، الأمر الذي يضطره لمسايرة مجموعات ضغط نافذة ولو كان ذلك على حساب الحلفاء الاستراتيجيين للولايات المتّحدة.

واشنطن – قلّلت مصادر سياسية وعسكرية من التأثيرات الأمنية التي يمكن أن تترتّب على قرار الولايات المتّحدة الأميركية سحب مجموعة من صواريخ باترويوت من المملكة العربية السعودية، معتبرين أنّ إدارة الرئيس دونالد ترامب أرادت من هذه الخطوة المفاجئة مسايرة مجموعة السياسيين والمشرّعين المعروفين بتشدّدهم إزاء المملكة، والذين علت أصواتهم بشكل كبير خلال الفترة الأخيرة مع تهاوي أسعار النفط، محمّلين الرياض مسؤولية ذلك بفعل حرب الأسعار التي خاضتها ضدّ موسكو، وكان لها أسوأ الأثر على منتجي النفط في الولايات المتّحدة.

وأفاد مصدر عسكري أميركي بأنّ واشنطن قرّرت سحب أربع بطاريات صواريخ باتريوت مع طواقمها من السعودية بعدما اعتبرت أنّ التهديد التي تمثّله إيران على مصالح الولايات المتّحدة في المنطقة قد تراجع.

وقال المصدر لوكالة فرانس برس مشترطا عدم نشر اسمه إنّ اثنتين من هذه البطاريات نشرتهما الولايات المتحدة في السعودية بعد الاعتداءات الصاروخية التي استهدفت منشآت نفطية في المملكة "تغادران الآن".

وتعالت في الآونة الأخيرة أصوات عدد من المشرّعين الأميركيين المطالبين بتغيير العلاقة الاستراتيجية التي ربطت بين السعودية والولايات المتّحدة طيلة عقود من الزمن، وصولا إلى المطالبة بمعاقبة المملكة على ما يراه هؤلاء مسؤوليتها على الخسائر التي لحقت بمنتجي النفط الأميركيين.

وبينما يثير مراقبون أسئلة بشأن الارتباطات الخارجية لهؤلاء المشرّعين، في إشارة إلى علاقة عدد منهم بقطر الساعية بحماس إلى إفساد العلاقات بين الرياض وواشنطن، لا يستبعد البعض وجود شبهة ابتزاز سياسي ومالي للسعودية وراء عملية سحب بطاريات الصواريخ.

ويقول متابعو الشؤون الأميركية إنّ الرئيس ترامب مضطر خلال الأزمة الداخلية الحادّة التي يواجهها بفعل جائحة كورونا وتأثيراتها الضارة على الاقتصاد الأميركي، لمسايرة رموز اليمين المتشدّد، والظهور بمظهر الحازم في الحفاظ على مصالح الولايات المتحدة تنفيذا لشعار "أميركا أولا" الذي يرى أنّه لا يزال قابلا للتسويق في الانتخابات الرئاسية المقرّر إجراؤها في شهر نوفمبر القادم.

كذلك يناسب قرار سحب صواريخ الباترويوت من السعودية نظرية الحماية مقابل المال الذي لطالما روّج لها ترامب نفسه، رغم أنّ تلك النظرية تقفز على حقيقة أنّ الحضور العسكري الأميركي في عدد من مناطق العالم، بما في ذلك منطقة الخليج والمنطقة العربية عموما، مصلحة أميركية بالدرجة الأولى حيث تعمل الجيوش الأميركية المنتشرة في أنحاء الأرض على حماية مصالح الولايات المتّحدة وتأمين نفوذها وسدّ الفراغات أمام منافسيها المتحفّزين دائما لملء تلك الفراغات، كما هي الحال مثلا في العراق حيث يطالب ساسة ومشرّعون عراقيون بسحب القوات الأميركية من هناك بينما تتشبّث واشنطن بعدم سحبها.

ديفيد شينكر

على دول الخليج أن تفكر في قيمة شراكتها مع الولايات المتحدة

وكانت السعودية قد شهدت في سبتمبر الماضي هجوما غير مسبوق استهدف بصواريخ بالستية وطائرات مسيّرة مفخّخة منشآت لشركة أرامكو النفطية وتبنّاه الحوثيون في اليمن لكنّ الرياض وحلفاءها الغربيين حمّلوا إيران التي تدعم هؤلاء المتمرّدين المسؤولية عنه.

واحتفظ الأميركيون ببطاريتي باتريوت في السعودية بعد هجوم صاروخي شنّته فصائل موالية لإيران على قاعدة التاجي العراقية شمالي بغداد وقتل فيه أميركيان وجندي بريطاني.

وكان من المفترض أن تعود هاتان البطاريتان إلى الولايات المتّحدة للصيانة لكنّ القيادة العسكرية الأميركية أبقتهما في المملكة بسبب التوترات في حينه.

وأضاف المصدر العسكري "الجميع كانوا يعلمون أنه أمر مؤقت، ما لم تسُؤ الأمور"، موضّحا "الأمور لم تسؤ، وبالتالي كان لا بدّ من إعادة هذه الأنظمة الصاروخية الدفاعية إلى الولايات المتحدة".

ويعني سحب هذه البطاريات كذلك أن طواقمها المؤلّفة من حوالي 300 عسكري أميركي سيغادرون المنطقة أيضا.

وكانت صحيفة وول ستريت جورنال الأميركية قد ذكرت، الخميس، أن واشنطن ستسحب بطاريات باتريوت المضادة للصواريخ من السعودية.

ونقلت الصحيفة، عن مسؤولين أميركيين قولهم إن واشنطن قررت إزالة أربع بطاريات باتريوت، وسحب عشرات العسكريين الذين أرسلتهم بعد الهجمات على منشآت النفط السعودية العام الماضي. وأضافت أن سربين من الطائرات المقاتلة الأميركية غادرا المنطقة.

وأشارت الصحيفة، إلى أن الإدارة الأميركية تدرس أيضا خفض التواجد البحري الأميركي في الخليج العربي قريبا. ولفتت إلى أن تلك القرارات تستند إلى أن إيران "لم تعد تشكل تهديدا مباشرا للمصالح الاستراتيجية الأميركية".

ولم تذكر واشنطن المقياس الذي اعتمدت عليه في إعادة تقييمها للخطر الإيراني، وما إذا كانت تعتبر أن حالة الضعف التي تمر بها إيران حاليا بفعل مشاكلها الاقتصادية الحادّة ستدفع طهران إلى تغيير سياستها في المنطقة.

وقرأ مراقبون رسالة مختلفة في سحب واشنطن لبطاريات الباتريوت المخصّصة لحماية منشآت نفطية سعودية، مفادها أن واشنطن لم تعد تولي أهمية للنفط السعودي.

ويرصد هؤلاء تصاعد حالة من العداء للسعودية داخل بعض الأوساط الأميركية يمكن مقارنتها بحالة مشابهة كانت قد سادت في عهد الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما وكان من نتائجها إصدار القانون المعروف بـ"جاستا" والذي يتيح لعوائل ضحايا أحداث 11 سبتمبر 2001 مقاضاة حكومة المملكة ومطالبتها بتعويضات مالية باعتبار أن عددا من مواطنيها شاركوا في تنفيذ التفجيرات.

ويعمل الرئيس الأميركي دونالد ترامب تحت ضغط الوقت حيث كان يأمل أن تساعده منجزاته الاقتصادية والاجتماعية (خفض معدّل البطالة) في الحصول على ولاية رئاسية ثانية في انتخابات نوفمبر القادم، لكن جائحة كورونا أربكت إدارته وهددت حظوظه في الوصول إلى هدفه، ودفعته إلى محاولة تصدير أزمته إلى الخارج من خلال تحميل الصين مسؤولية الجائحة وتسليط ضغوط على بكين ومن يتعامل معها.

وطالت تلك الضغوط بلدان الخليج التي تربطها علاقات وثيقة مع الطرفين الأميركي والصيني.

وقال ديفيد شينكر مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأدنى إن على دول الخليج العربية أن تأخذ علاقتها بالولايات المتحدة بعين الاعتبار عند التعامل مع الصين، مؤكّدا قوله "على هذه الدول أن تفكر في قيمة شراكتها مع الولايات المتحدة".

وأضاف في حديث لوكالة رويترز "نريد أن تبذل الدول الشريكة لنا العناية الواجبة".

واتهم الرئيس الأميركي دونالد ترامب الصين بالمسؤولية عن جائحة فايروس كورونا وتدرس إدارته اتخاذ إجراءات عقابية ضد بكين بسبب طريقة تعاملها مع الوباء في البداية بينما يتفاقم الضرر الاقتصادي وتتزايد الضحايا البشرية.

وأثنى عدد من المسؤولين في منطقة الخليج على جهود بكين في مكافحة الفايروس الذي ظهر أولا في مدينة ووهان الصينية.

وكثفت الصين في الآونة الأخيرة جهودها الدبلوماسية في الشرق الأوسط وأرسلت خبراء وإمدادات طبية إلى دول في أنحاء العالم بينها عدة دول خليجية.

وقال شينكر إنه ينبغي على دول المنطقة توخي الحذر إزاء المساعدات الصينية، التي وصفها بأنها تهدف إلى الاستغلال في أغلب الأحيان، مضيفا أن هناك مخاوف تتعلق بمشاركة شركة هواوي الصينية في بناء جزء من البنية التحتية لشبكة الجيل الخامس في منطقة الخليج التي تستضيف الأسطول الخامس للبحرية الأميركية وأكبر قاعدة عسكرية أميركية في المنطقة. وتابع قائلا إن ذلك سيجعل التواصل بين القوات الأميركية والخليجية صعبا.

ويتضح من تصريحات شينكر، وكذلك من سحب صواريخ الباتريوت من السعودية أنّ الولايات المتّحدة تحاول أنّ تتخذ من حضورها العسكري ودورها الأمني في منطقة الخليج ورقة ضغط على البلدان الغنية في تلك المنطقة، لكنها لا تبدو في وارد الذهاب بعيدا في تنفيذ تهديداتها لأنّ لها مصالح حيوية هناك، وقد سبق لإدارة الرئيس السابق باراك أوباما أن لوّحت سنة 2013 بسحب الأسطول الأميركي الخامس من مملكة البحرين إثر خلافات مع المنامة على ملفّات حقوقية من دون أن تقدم فعلا على أي خطوة في ذلك الاتّجاه.